

Distr.: General
29 July 2016
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إلى فيه أن أقدم على فترات منتظمة تقارير بشأن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير التطورات المستجدة وأنشطة البعثة في الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وفي إطار سعي البعثة لتحقيق أهدافها، تواصل تفاعلها البناء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع طوائف كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) تؤديان دورهما في إطار ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون موجودة في كوسوفو، تمثيلاً مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بشكل وثيق مع البعثة لتنفيذ مبادرة "توحيد الأداء".

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

٣ - طرأ بعض التحسن على الظروف السياسية في كوسوفو، وصاحب ذلك انخفاض كبير في نمط الاحتجاجات والأعمال العدوانية وتكتيكات التعطيل من جانب أطراف شتى سُلط عليها الضوء في تقرير الأخرين. بيد أن التوترات لا تزال قائمة.



٤ - وفي ٧ حزيران/يونيه، استأنف حزب تقرير المصير المعارض مشاركته في الجلسات العامة وجلسات اللجان في برلمان كوسوفو، منهيًا بذلك المقاطعة التي بدأها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، رغم أنه كرر الإعراب عن عزمه معارضة الاتفاق المتعلق بتعيين الحدود الإقليمية مع الجبل الأسود والاتفاق المتعلق برابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ومن جهة أخرى، أشار حزبا المعارضة الآخرين، حزب المبادرة من أجل كوسوفو والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو، إلى أنهما سيواصلان مقاطعة جلسات البرلمان، وجددا دعوتهما إلى إجراء انتخابات مبكرة. وفي ١٤ أيار/مايو، نظم هذان الحزبان تجمعا احتجاجيا سلميا ضد الحكومة شارك فيه ما يقدر بـ ٣٠٠٠ شخص، دون مشاركة من حزب تقرير المصير.

٥ - وفي أعقاب انتخاب هاشم ثاتشي رئيسا لكوسوفو، تمت عدة تعيينات في مناصب قيادية رئيسية. وفي ٧ أيار/مايو، انتخب قدرى فيسيلي، رئيس برلمان كوسوفو رئيسا للحزب الديمقراطي لكوسوفو أثناء انعقاد مؤتمر الحزب. وبعد بعض التأخير، أعلن رئيس الوزراء عيسى مصطفى وقدرى فيسيلي في ٢ حزيران/يونيه تعيين إنفير خوجاي، وزيرا للخارجية وخير الدين كوتشي، نائبا أول لرئيس الوزراء. وفي ١١ تموز/يوليه، رشح الحزب الديمقراطي لكوسوفو واحدة من أعضائه، وهي دوراتا صديكو - خوجا لمنصب وزير العدل. وأقر رئيس الوزراء لاحقا تعيينها في هذا المنصب.

٦ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أجريت انتخابات برلمانية في صربيا. وكما حدث في عام ٢٠١٤، سرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جمع الأصوات في المناطق ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو من خلال ٢١ مركزا من مراكز الاقتراع. وجرت الانتخابات في كوسوفو دون وقوع حوادث كبيرة. وبلغت نسبة المقترعين في كوسوفو ٤٣,٠٣ في المائة، بزيادة قدرها ١٠ نقاط مئوية عن نسبتهم في الانتخابات العامة التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٤، وإن كانت أقل من متوسط نسبة المقترعين على نطاق صربيا كلها البالغ ٥٦,٠٧ في المائة.

٧ - وتصدر رئيس وزراء صربيا ألكسندر فوتشيتش قائمة الحزب التقدمي الصربي وفاز بهامش مريح. وكانت كوسوفو مسألة رئيسية في الحملة الانتخابية، كما اتضح من زيادة عدد زيارات كبار المسؤولين في بلغراد للبلديات في شمال كوسوفو. وفاز الحزب التقدمي الصربي بـ ٦٧,٠٩ من الأصوات في كوسوفو، وهو ما يشكل تحسنا مقارنة بالحالة في انتخابات آذار/مارس ٢٠١٤، عندما فاز الحزب بـ ٥١,٣٢ في المائة من الأصوات

في كوسوفو. كما فاق أداء الحزب في كوسوفو كثيرا أدائه الكلي على نطاق صربيا كلها البالغ ٤٨,٢٣ في المائة.

٨ - وفي ٤ أيار/مايو، قُيِّمت المفاوضات الأوروبية إيجابيا وفاء كوسوفو بمتطلبات المضي قدما بطلبها إلغاء القيود المفروضة على تأشيرات الدخول واقترحت أن يقوم مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي بإلغاء شروط منح تأشيرة لسكان كوسوفو، على أساس التفاهم الذي مؤداه أن كوسوفو ستكون، بحلول يوم اعتماد الاقتراح، قد صدقت على الاتفاق المتعلق بتعيين الحدود مع الجبل الأسود وحسنت سجل إنجازها في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد.

٩ - وفي مؤتمر قمة غرب البلقان المعقود في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٦ في باريس، أكد قادة أوروبا التزامهم بتعزيز المنظور الأوروبي لمنطقة البلقان الغربية، وقدموا تأكيدات بأن قرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مغادرة الاتحاد الأوروبي لن يؤثر سلبا على تقدم المنطقة على المسار الأوروبي.

ثالثا - الأمن

١٠ - واصلت قوة كوسوفو تنفيذ ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولم يطرأ أي تغيير على قوامها التشغيلي البالغ ٦٠٠ ٤ فرد مساهم بهم من قبل ٣١ بلدا.

١١ - وأبلغ عن وقوع ٨٦ حادث أمني لأفراد من طوائف الأقليات خلال الفترة المشمولة بالاستعراض؛ وعن أن معظم ضحايا هذه الحوادث كانوا من صرب كوسوفو.

١٢ - ففي ٢٤ نيسان/أبريل، أطلق أشخاص مجهولون النار على منزل مرشح لعضوية برلمان صربيا ورئيس بلدية سابق لمدينة زوبين بوتوك. وفي ٢٦ أيار/مايو، وقع شجار بين شخص من صرب كوسوفو وآخر من ألبان كوسوفو على مكان لإيقاف السيارات في حي بردباني/كروي إي فيتاكوت، المختلط عرقيا. وردًا على ذلك، قام في ٢٧ أيار/مايو حوالي ٥٠ سائق سيارة أجرة من صرب كوسوفو بمظاهرة سلمية في ذلك الحي. وفي ١ حزيران/يونيه، ألقت شرطة كوسوفو القبض على مجموعة من ألبان كوسوفو في ميتروفيتشا الجنوبية بتهمة تخريب عدة مركبات رسمية. وصرح رئيس البلدية علنا بأن الجناة المزعومين هم من قدامى المحاربين في جيش تحرير كوسوفو الذين لم تحدد عقود عملهم كحراس أمن بلديين. وفي الصباح الباكر من يوم ١١ حزيران/يونيه، وقع إطلاق نار في زفيتشان أمام حانة رائجة، أصيب من جرائه شخصان توفي أحدهما لاحقا. وفي ١٢ حزيران/يونيه، ألقى أشخاص مجهولون قنبلة يدوية على دورية لشرطة كوسوفو

في ميتروفيتشا الشمالية، مما أدى إلى إصابة شرطي بجروح وإلحاق أضرار بسيارة رسمية وست سيارات خاصة. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، ألقى أفراد مجهولون قنبلي مولوتوف في ليسيتسه/ليسيتسا على موكب كان يسير بحراسة الشرطة للاحتفال بعيد القديس فيتوس (فيدوفدان)، أحد الأعياد الأرثوذكسية الصربية، ولكن لم تقع إصابات أو أضرار. وفي اليوم نفسه، رشق أفراد مجهولون حافلة صغيرة بالحجارة في ميتروفيتشا، مما أسفر عن إصابة اثنين من ركاها.

رابعاً - شمال كوسوفو

١٣ - في حزيران/يونيه، أجرت منظمة أكتيف غير الحكومية المحلية دراسة استقصائية للمواقف السائدة في أوساط سكان شمال كوسوفو، تبين منها شيوع عدم الرضا عن الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية، محلياً وعلى نطاق كوسوفو بأكملها أيضاً. وما زال هناك مستوى عال من عدم الثقة في المؤسسات والإجراءات السياسية، بما في ذلك عدم الرضا عن الحوار الجاري بشأن تطبيع العلاقات ودور الاتحاد الأوروبي. وأبلغ عن وجود اتجاه إلى التشكيك في أوروبا لدى الشباب والمثقفين. وتباً لثلاث المستجيبين بتراجع مستويات معيشة الصرب في كوسوفو. وأبلغ عن تفكير الكثيرين في مغادرة شمال كوسوفو.

١٤ - وفي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل، استأنف كل من المدعى عليه والمدعي العام التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون المكلف بقضية أوليفر إيفانوفيتش وآخرون الحكم الصادر عن محكمة ميتروفيتشا الأساسية في ٢١ كانون الثاني/يناير بسجن إيفانوفيتش تسع سنوات لارتكابه "جرائم حرب بحق سكان مدنيين" فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في عام ١٩٩٩. وكان دفاع إيفانوفيتش قد طلب أن تتألف دائرة الاستئناف من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي فقط. وبإمكان المجلس القضائي لكوسوفو، بموجب التشريعات السارية على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي، أن يسند القضية إلى قضاة معظمهم من بعثة الاتحاد الأوروبي إذا طلبت ذلك تلك البعثة. ولا يوجد موعد نهائي محدد لصدر حكم عن محكمة الاستئناف.

١٥ - وفي ١٩ أيار/مايو، اجتمع رئيس وزراء كوسوفو ووزير المالية وإدارة الحكم المحلي مع رؤساء البلديات الشمالية الأربع لمناقشة الميزانيات البلدية لعام ٢٠١٦ وتعديلاتها. وعُقدت جلسات للجمعية البلدية في كل من زفيتشان وزوبين بوتوك لإقرار التعديلات المقترحة في ميزانيتها. بيد أن الجمعية البلدية لليوسافيتش/ليوسافيك رفضت اقتراح رئيس

البلدية إعادة التوازن إلى الميزانية، متهمة إياه بانعدام الشفافية. وما زالت هذه المسألة قائمة دون حل.

١٦ - وفي أوائل حزيران/يونيه، تلقت البلديات الشمالية تعميما صادرا عن وزارة مالية كوسوفو يخص ميزانية عام ٢٠١٧. وعلى غرار ما حدث مع الميزانيات السابقة، فقد أعربت السلطات البلدية عن عدم رضاها عن المقترحات، بدعوى أن رزمة الميزانية لا تلي احتياجات السكان. وتتصل المشكلة الرئيسية بأعداد السكان المختلف عليها التي وضعت على أساسها المقترحات. وتصدر الإشارة إلى أن عدم وجود أعداد موثوقة للسكان يمكن الاستناد إليها يعود إلى رفض صرب كوسوفو المشاركة في تعداد سكان كوسوفو الذي جرى في عام ٢٠١١. ومع ذلك، فقد أصدر رؤساء جميع البلديات ذات الأغلبية الصربية في ٦ حزيران/يونيه بيانا مشتركا ذكروا فيه أن الظروف السياسية والقانونية والاجتماعية والأمنية ليست مواتية لإجراء تعداد للسكان.

خامسا - تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا

١٧ - لم يحدث تقدم كبير في التنفيذ العملي للاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار عملية الحوار التي ييسرها الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا. وعلى الرغم من عدم عقد اجتماعات رفيعة المستوى، فقد عقدت أربعة اجتماعات على الصعيد التقني. وقد أثرت الحالة السياسية المتوترة والاحتجاجات المعارضة في كوسوفو على التزام بريشتينا، في حين أن الانتخابات البرلمانية وعملية تشكيل الحكومة في صربيا أثرتا على اهتمام بلغراد بالمسألة. ومع ذلك، فقد أكد رئيس صربيا توميسلاف نيكوليتش ورئيس الوزراء إلكساندر فوتشيتش ووزير الخارجية إيفيتسا، في اجتماعات مع القاسم وان، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام وممثلي الخاص في أوائل حزيران/يونيه، التزام بلغراد بالعملية، في حين أعاد رئيس وزراء كوسوفو تأكيد التزام بريشتينا بالحوار.

١٨ - وظلت كل من بريشتينا وبلغراد تتهم الطرف الآخر بالتسبب في عدم إحراز تقدم. فعلى وجه التحديد، أشارت بريشتينا إلى أن بلغراد عرقلت تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية وفتح جسر متروفيتشا. وفي المقابل، أبرزت بلغراد تعثر تنفيذ بند أساسي في "الاتفاق الأول بشأن المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات" المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وهو إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وأعربت عن قلقها من أن جهود كوسوفو الرامية إلى الانضمام إلى المنظمات الدولية تضر بالجو الإيجابي للحوار.

١٩ - وفي ٥ أيار/مايو، أدلت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، فيديريكا موغيريني، بكلمة أمام برلمان كوسوفو في حضور جميع الأحزاب السياسية، ودعت إلى إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية على النحو المتفق عليه بين بريشتينا وبلغراد، مشيرةً إلى أن هذا من شأنه أن "يحصن كوسوفو ويثريها" ومؤكدة في الوقت نفسه أن ذلك الكيان لن يشكل حكومة موازية داخل كوسوفو أو يعتمد القوانين الخاصة به.

٢٠ - وقد أحرز بعض التقدم في إدماج القضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي الدعم من النظام القضائي الصربي في نظام كوسوفو، عملاً بالاتفاق بين بلغراد وبريشتينا بشأن إدماج السلطات القضائية. وأعلنت مجالس كوسوفو للقضاء والادعاء الدفعة الثانية من الشواغر، بما في ذلك ١٤ وظيفة للقضاة و ٦ وظائف لأعضاء النيابة العامة، إلى جانب ١٤٩ وظيفة لموظفي الدعم. وفي المقابل، لا يزال ٣٤ من القضاة و ٩ من أعضاء النيابة العامة الذين تم اختيارهم في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٥ ينتظرون تعيينهم.

سادسا - العودة والمصالحة والتراث الثقافي

٢١ - بلغ مجموع ما سجلته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من حالات العودة الطوعية إلى كوسوفو منذ بداية عام ٢٠١٦ وحتى نهاية حزيران/يونيه، ١٨٩ حالة، بما في ذلك ١٠٥ أشخاص من صرب كوسوفو و ٥٣ شخصا من طوائف الروما والأشكالين ومصريي البلقان. وبلغ عدد العائدين طوعاً من أفراد الطوائف التي لا تشكل أغلبية منذ عام ٢٠٠٠ ما مجموعه ٦٨٥ ٢٥ شخصا.

٢٢ - وتقدر المفوضية أنه في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان مجموع عدد المشردين داخليا الذين يعيشون في كوسوفو يبلغ ١٦ ٧١٤ شخصا؛ منهم ٤٧٧ شخصا يعيشون في ٢٩ مركزاً جماعياً. وقد انخفض مجموع عدد المشردين داخليا مقارنة بالربع الماضي من العام بما مقداره ٦١ مشرداً.

٢٣ - ويؤدي عدم إجراء تعداد للمشردين إلى طمس الأبعاد الدقيقة للحالة المتعلقة بالمشردين داخليا في كوسوفو. ويؤدي ذلك بدوره إلى غياب بعض المشردين داخليا عن الحساب واستبعادهم من الحماية الفعالة لحقوق الإنسان وخطط التنمية. وفي عام ٢٠١٦، خصصت وزارة شؤون الطوائف والعودة أموالاً لتنفيذ الدراسة الاستقصائية لتحديد سمات المشردين داخليا في كوسوفو. وهو مشروع تشارك مفوضية شؤون اللاجئين في تمويله وسينفذه مجلس اللاجئين الدائم في أيلول/سبتمبر.

٢٤ - وفي أيار/مايو، أقرت سلطات كوسوفو وثيقة مفاهيمية بشأن التنظيم القانوني لأوضاع المشردين وتوفير حلول دائمة لهم، تقضي بوضع أساس قانوني لضمان مساءلة السلطات وتحديد آليات مؤسسية واضحة ومنسقة لتوفير حزمة مساعدة شاملة من شأنها أن تدعم عملية العودة وأن تمكن من مساعدة عدد أكبر من العائدين.

٢٥ - وأعلنت بلغراد عن عزمها المضي في الخطة الرامية إلى بناء تجمع سكني جديد من أجل العودة المستدامة للمشردين داخليا يسمى مشروع "الوادي المشمس" في بلدية زفيتشان، باعتباره مشروعاً تجريبياً للعودة المستدامة لما يقرب من ٣٠٠ أسرة من المشردين داخليا. والموقف المعلن لبريشتنيا في هذا الشأن هو أن المشروع يمكن تنفيذه بشرط التزامه بدستور كوسوفو وبالقانون المتعلق بالحكم الذاتي المحلي. وقد قوبلت المبادرة بنقد حاد من جانب المعارضة السياسية في كوسوفو وبعض وسائل الإعلام، حيث أشير إلى وجود مخاوف من حدوث "استعمار".

٢٦ - وفي ٢٠ أيار/مايو، أصدرت المحكمة الدستورية لكوسوفو حكماً لصالح دير فيسوكي ديتشاني في المنازعة القائمة من وقت طويل بشأن ملكية أرض مجاورة للدير الأرثوذكسي الصربي. وقد أدانت هذا الحكم السلطات البلدية والسكان والمجتمع المدني في بلدية ديتشان/ديتشاني. ونُظمت احتجاجات في ٢٦ أيار/مايو و ١٦ حزيران/يونيه، ولم يعمل موظفو البلدية إلا أنصاف أيام في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه. وذكر رئيس البلدية أن البلدية لن تنفذ قرار المحكمة، فيما بدأت الجمعية البلدية في تحديد تدابير للطعن فيه. وعلاوة على ذلك، أعلنت رابطة المؤرخين الكوسوفية في ٢٠ حزيران/يونيه عن عزمها رفع دعوى ضد رئيس المحكمة الدستورية وقاضيين آخرين صوتا لصالح الحكم. وردا على ذلك، أشار وزير إدارة الحكم المحلي في كوسوفو، ليوبومير ماريتش، في ٢٤ أيار/مايو، إلى أن قرار المحكمة بشأن حقوق الملكية ينبغي ألا يفسر تفسيراً عرقياً وهو دليل على فعالية سيادة القانون في كوسوفو. وبالمثل، أشار الرئيس ناتشي إلى أن كوسوفو ينبغي أن تقف إلى صف القرارات الصادرة عن السلطات القضائية.

٢٧ - وقد سُجل عدد من الحوادث التي أضرت بمواقع دينية وثقافية. ففي ليبوسافيتش/ليبوسافيك، قام أشخاص مجهولون في ٢٤ نيسان/أبريل بإتلاف سبعة معالم أثرية في الجبانة الأرثوذكسية في زيمانيتسا. وفي خوتشه إي مادخي/فيليك خوتشا (بلدية راهوفيتس/أوراهوفاتس)، أزيلت في ٢٧ أيار/مايو لوحة معدنية تذكارية لصحفيين صربيين مفقودين منذ آب/أغسطس ١٩٩٨. وفي سوتشانيتسا/سوكانيتسه (بلدية

ليوسافيتش/ليوسافيك)، سرقت أموال من الدير الأرثوذكسي للقديس يوفان في ٧ حزيران/يونيه.

٢٨ - ولم يتم إعادة افتتاح الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا أمام حركة مرور السيارات بحلول نهاية حزيران/يونيه كما كان متوقعا. ولم تبدأ بعد أعمال البناء المدعومة من الاتحاد الأوروبي. ولا زال تنفيذ الخطة السابق الاتفاق عليها محل خلاف ومشروطا بتوقيع مذكرة تفاهم تعيّن الحدود الإدارية للمناطق الساحية في حي سوفي دو/سوهادول وحي كروي إيتاكوت/برداني. ولم تسفر بعد الجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو ومسؤولو الاتحاد الأوروبي لتيسير التوصل إلى حل توفيقي بين رئيس بلدية ميتروفيتشا الشمالية ورئيس بلدية ميتروفيتشا الجنوبية عن أي نتائج.

سابعاً - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٩ - في ١٤ حزيران/يونيه، مدد مجلس الاتحاد الأوروبي ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عملاً برسائل رسمية متبادلة بين رئيس كوسوفو والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي. وقد أقر برلمان كوسوفو لاحقاً مشروع قانونين باعتماد الولاية المحدثة للبعثة.

٣٠ - وأسفرت الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة والفساد في كوسوفو عن بعض النتائج الإيجابية. ففي ٩ حزيران/يونيه، قامت شرطة كوسوفو، بالاشتراك مع دائرة جمارك كوسوفو، وإدارة الضرائب والمفتشين البلديين في بريشتينا، بتفتيش ١١ من دور القمار للاشتباه في تهريبها من الضرائب وتنظيم مخططات توظيف هرمية، فألقوا القبض على شخصين وأغلقوا دور القمار الـ ١١ جميعها. وفي ١٨ أيار/مايو، أصدر مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو قرار اتهام بحق ١٤ متهما في قضية "كريستال" بتهم الجريمة المنظمة وغسل الأموال وحياسة أسلحة بدون ترخيص والعمل كعصابة إجرامية منظمة. وفي ١٩ أيار/مايو، أتهم ٢٠ آخرون بالضلوع في الجريمة المنظمة وبيع تأشيرات شنغن للاتحاد الأوروبي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة. وفي فيريزاي/أوروشيفاتس، قامت شرطة كوسوفو في ٥ و ٦ أيار/مايو بإلقاء القبض على ٩ من المشتبه فيهم بتهمة الضلوع في الجريمة المنظمة. وفي ٢٧ نيسان/أبريل في بريشتينا، أسفرت عملية مشتركة بين شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون استهدفت تشكيلا متعدد الأصول العرقية للجريمة المنظمة مرتبطا بعمليات خصخصة غير مشروعة للممتلكات عن القبض عن ٧ مشتبه فيهم ثم عن قيام عضو البرلمان التابع للحزب الحاكم، عظيم سيلا، لاحقا بتسليم نفسه.

٣١ - وفي ١٧ حزيران/يونيه، طلب وزير البيئة والتخطيط المكاني لكوسوفو، فريد أغاني (حزب العدالة)، رسمياً من رئيس الوزراء إعفاءه من منصبه لحين صدور نتائج الإجراءات الجنائية المتعلقة بما زعم من إساءة استعماله للسلطة أثناء عمله وزيراً للصحة. وقد التحق أغاني بالحكومة بناء على اتفاق ائتلافي قبل الانتخابات بين حزبه وحزب كوسوفو الديمقراطي الحاكم.

٣٢ - واستمر تقلص ثقة الجمهور في مؤسسات سيادة القانون: ففي الدراسة الاستقصائية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لاستطلاع نبض الجمهور ونشرت في أيار/مايو، أعرب أقل من ٢٠ في المائة من المستجيبين عن ثقتهم في النظام القضائي والمحاكم.

٣٣ - ولم تعمل بعدُ بشكل كامل دوائر كوسوفو المتخصصة ومكتب الادعاء الخاص، اللذين أنشأ بموجب قانون كوسوفو في عام ٢٠١٥ استجابة لتقرير بشأن المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو أعدته لجنة الشؤون القانونية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٣٤ - ووفقاً لوزارة داخلية كوسوفو، كان عدد الذين سافروا من كوسوفو إلى الجمهورية العربية السورية والعراق منذ عام ٢٠١٢ يبلغ في ٢٧ أيار/مايو ما مقداره ٣٨٥ شخصاً، وإن تعددت الأرقام المتداولة بهذا الشأن. وقد لقي حتفه من هؤلاء ٥٧ شخصاً. ولا يزال حوالي ١٤٠ شخصاً في مناطق النزاع، بما في ذلك ٤٤ امرأة و ٢٩ طفلاً. وذكرت سلطات كوسوفو أيضاً أنه منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، لم يبلغ عن انضمام أي مواطن من كوسوفو إلى المشاركين في الصراع. ووفقاً لوزارة الشؤون الداخلية، فقد وجه الادعاء ١٩٩ تهمة جنائية وأصدر ٧٠ قرار اتهام؛ وثبتت إدانة ٣٤ شخصاً وحكم عليهم بتهمة المشاركة في صراعات بالخارج.

٣٥ - وفي ٢٠ أيار/مايو، حكمت المحكمة الابتدائية في فيريزاي/أوروشيفاتس على أحد أئمة المساجد بالسجن لمدة ١٠ سنوات لتجنيد كوسوفيين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتخريضه على الكراهية. وحكم على ستة آخرين من المشتبه فيهم في القضية بنفسها. وفي ٦ أيار/مايو في غييلان/غنيلان، اتهم اثنان من المشتبه فيهم بالمشاركة في أنشطة إرهابية مع جبهة النصرة في الجمهورية العربية السورية؛ وفي ١٠ أيار/مايو، أُلقي في غياكوفي/داكوفيتسا القبض على مشتبه به ثالث بنفس التهم. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أدانت المحكمة الابتدائية في بريشتينا تسعة أشخاص في تم إرهابية لارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية.

٣٦ - وفي ٢٥ أيار/مايو، اعتمد برلمان كوسوفو - عبر إجراء معجّل - قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهدف هذا القانون هو توفير الإطار القانوني للقضاء على الخلايا الإرهابية في كوسوفو. ومع ذلك، فقد أعربت جهات، من بينها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، عن القلق لعدم امتثال للقانون لمعايير الاتحاد الأوروبي.

٣٧ - وأشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن عدد الأشخاص المفقودين يبلغ حالياً ١ ٦٦٣ شخصاً. وأبلغ عن التوصل إلى حل لاثنتين من هذه الحالات خلال هذه الفترة. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، عقدت اللجنة الحكومية المعنية بالأشخاص المفقودين اجتماع مائدة مستديرة بشأن "التحديات التي تواجهها أسر المفقودين". وضم الاجتماع أسراً لأشخاص مفقودين وممثلين من الوزارات المختصة ولجنة حقوق الإنسان التابعة لبرلمان كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة. وتم اعتماد عدة توصيات أساسية، منها ضرورة استئناف تقييم مواقع المقابر الجماعية المحتملة في كوسوفو ومناشدة السلطة القضائية في كوسوفو أن تعالج قضايا جرائم الحرب بالشكل المناسب.

٣٨ - وقد أدت زيادة تدابير مراقبة الحدود الرامية إلى وقف تدفق الحجرة المختلطة إلى انخفاض كبير في الأعداد التي تعبر بلدان البلقان في طريقها إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لكنها لم توقف تماماً انتقال الأشخاص. ولا زال المهاجرون واللاجئون يلتمسون المرور إلى الاتحاد الأوروبي، إما من خلال المرور الميسر عبر الحدود المغلقة، أو من خلال استكشاف طرق بديلة. وتقدر مفوضية شؤون اللاجئين أنه يوجد حالياً ٣ ٣٠٠ مهاجر/لاجئ في صربيا، منهم نحو ١ ٣٠٠ متجمعون على الحدود بين صربيا وهنغاريا.

٣٩ - ووفقاً لما أوصى به الفريق العامل الدولي المعني بحقوق الإنسان الذي ترأسه بعثة الإدارة المؤقتة، فقد أعلنت الحكومة عن التزامها بإنشاء فريق للتنسيق بين الوزارات معني بحقوق الإنسان لتعزيز تنسيق المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان بين الوزارات والمؤسسات المعنية وإنشاء محفل مشترك لمناقشة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وسيرأس الفريق رئيس الوزراء، وسيضم وزارات تنفيذية وممثلين لأمين المظالم والمجتمع المدني.

٤٠ - ويهدف تحسين الحقوق الاقتصادية للمرأة، أصدرت وكالة المساواة بين الجنسين في ١٥ حزيران/يونيه، بالتعاون مع وكالة المساحة في كوسوفو، تعليمات تقضي بإعفاء الزوجة/الزوج من رسوم التسجيل في حالة قيامهما بتسجيل ممتلكاتهما بشكل مشترك. ومن المتوقع أن تحسن هذه المبادرة حقوق الملكية للمرأة وأن تساهم في الأمن الاقتصادي للمرأة وفي تمكينها.

٤١ - وفي ٢٤ أيار/مايو، أعلن منسق شؤون الحماية من العنف العائلي في كوسوفو عن استراتيجية جديدة مدتها خمس سنوات لمكافحة العنف المنزلي (٢٠١٦-٢٠٢٠)، وسيوفر لها مخصص محدد في الميزانية لدعم تنفيذها.

٤٢ - وفي ١٩ أيار/مايو، وافق أعضاء برلمان كوسوفو، على مستوى اللجان، على مشروع قانون بشأن حقوق ووضع الأشخاص المصابين بالشلل النصفي السفلي والشلل الرباعي، ومن المتوقع عرضه على البرلمان في الدورة التي ستعقد في الجزء الأخير من العام. وفي أيار/مايو أيضاً، أنشأت الحكومة لجنة لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه، ووافقت على مشروع قانون بشأن حماية الطفل.

٤٣ - وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان فريق البعثة الاستشاري لحقوق الإنسان قد أغلق جميع الحالات البالغ عددها ٥٢٧ حالة التي تولى النظر فيها، وبات على استعداد لتقديم تقريره النهائي بحلول منتصف الصيف. ومنذ تقريره السابق، لم يُحرز أي تقدم في تنفيذ توصيات الفريق المتعلقة بدفع التعويض المناسب عن أضرار منها الأضرار المعنوية المترتبة على الانتهاكات التي يُدعى أن البعثة قد ارتكبتها.

ثامناً - الشراكات والتعاون

٤٤ - في إطار عمل بعثة الإدارة المؤقتة المتواصل مع ممثلي مجلس الأمن، وكذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، زار ممثلي الخاص واشنطن وموسكو ولندن في أيار/مايو وحزيران/يونيه، من أجل تبادل الآراء بشأن الحالة في كوسوفو وتقديم إحاطات بشأن المسائل الاستراتيجية المتصلة بعمل البعثة وأنشطتها في تعزيز جملة أمور منها المصالحة والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان وتقديم الدعم إلى عملية التطبيع الجارية بين بلغراد وبريشينا. وتبادلوا الآراء أيضاً حول التطورات الإقليمية. وفي السياق نفسه، عقد الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، يرافقه ممثلي الخاص، اجتماعاً مع الزعماء السياسيين وأعضاء السلك الدبلوماسي في بلغراد وبريشينا، وهو ما أتاح أيضاً الفرصة لمناقشة الخطط والأولويات المستقبلية للبعثة.

٤٥ - وواصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق، حيث صدقت في المقام الأول على شهادات الحالة المدنية والوثائق الأكاديمية ووثائق المعاشات التقاعدية، وذلك بناء على طلب الدول التي لا تعترف بكوسوفو. وتم تجهيز ما مجموعه ٣٩٠ وثيقة من هذه الوثائق في الفترة بين ١٦ نيسان/أبريل و ١٥ تموز/يوليه. وواصلت البعثة كذلك تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ودولها الأعضاء. وتلقت البعثة ٢٩ طلب إصدار نشرات دولية بشأن أشخاص مطلوبين،

في حين أصدرت الإنتربول ١٤ "نشرة حمراء". وجهزت البعثة أيضا ١٧ "نشرة حمراء"، ويسرت ست عمليات تسليم، وأدرجت ٩٥٩ جوازا كوسوفيا في قاعدة بيانات الإنتربول المتعلقة بوثائق السفر الضائعة أو المسروقة، وأرسلت ١٩٧ طلب تحقق من الحمض النووي إلى سلطات شرطة كوسوفو، وتحققت من هوية ٥٣٥ شخصا من ٥٧ بلدا مختلفا طلبوا الحصول على تأشيرة كوسوفو. وأخيرا، جهزت البعثة أيضا ٢٦ طلبا جديدا و ٨٦ رسالة تتعلق بالقضايا استنادا إلى الطلبات الواردة من شرطة كوسوفو ووزارة الداخلية الصربية فيما يتعلق بالتحقق من الوثائق وتقديم المساعدة في التحقيقات الجنائية.

٤٦ - وشارك ممثلون عن سلطات كوسوفو والمجتمع المدني في اجتماع منطقة غرب البلقان الذي عقد في البوسنة والهرسك في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه للإعلان عن صدور مذكرة الأمين العام التوجيهية بشأن التعويضات عن العنف الجنسي المتصل بالتراعات ونظمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة. وكان هذا الاجتماع بمثابة منبر للممارسين من المنطقة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وضمان تنفيذ المذكرة التوجيهية.

٤٧ - وفي إطار التوجيه الوارد في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446) بشأن استخدام التمويل البرنامجي، قدمت البعثة مساعدة عملية، كان من بينها معدات متخصصة، إلى أجهزة إنفاذ القانون والهيئات القضائية في كوسوفو. وقد نفذت هذه المشاريع في إطار تعاون وثيق مع المؤسسات الشريكة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونسيف والمنظمات غير الحكومية.

٤٨ - وفي ٨ حزيران/يونيه، شاركت بعثة الأمم المتحدة في جلسة عمل للفريق العامل المشترك المعني بالأشخاص المفقودين. واتفق وفدا بريشتينا وبلغراد في الفريق العامل المشترك، في اجتماع نظمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على زيادة تبادل المعلومات بشأن حالات محددة وعلى تنظيم اجتماعات عملية مخصصة أكثر تواترا.

تاسعا - ملاحظات

٤٩ - تتطلب المخاطر والتحديات المستمرة، على النحو المبين في هذا التقرير، بذل جهود متواصلة وقيادة فعالة لإدارتها. ولا يزال يساورني القلق إزاء حالة عدم تكافؤ الاهتمام السياسي الجدي الذي تُعامل به معظم المسائل الأساسية، وإزاء غلبة المناورات السياسية الحزبية على النظر في الأهداف ذات الأولوية الأطول أجلا.

٥٠ - ويساهم التباطؤ في إحراز تقدم في المضي قدماً في تطبيق المنظور الأوروبي في كوسوفو، بما في ذلك الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشينا، والظروف الاقتصادية غير المواتية، مساهمة واضحة في حالة الإحباط السائدة. ولدى بلغراد وبريشينا آراء متباينة بشأن كيفية معالجة مشاكل وشواغل الدوائر التي يمثلها كل منهما من أجل المضي قدماً بوتيرة أفضل. بيد أن كلاهما قد أكد مجدداً أيضاً التزامه بتحديد المشاركة. وأدعو الزعماء السياسيين في بلغراد وبريشينا، لا إلى استئناف مشاركتهم في المستقبل القريب على النحو المخطط له فحسب، بل لإظهار روح متجددة من الإبداع والمرونة والاستعداد للتوصل إلى حلول وسط من أجل مساعدة هذه العملية في أن تؤدي ثمارها على نحو أسرع. بما يحقق مصلحة جميع الأطراف المعنية وتثبيت كوسوفو والمنطقة الأوسع نطاقاً على طريق الاستقرار والتنمية على نحو راسخ.

٥١ - ولا تزال الديناميات السياسية بين السلطات وأحزاب المعارضة في بريشتينا تعثرها أوجه الضعف، وهي بحاجة إلى خطوط تواصل وحوار أشد فعالية وأكثر ارتكازاً على الثقة. وتتأثر حتماً العلاقات السياسية على جميع المستويات، بما في ذلك مستوى البلديات، بسلوك الممثلين المنتخبين في المركز الذين يتعين عليهم أن يكونوا قدوة يحتذى بها في أسلوب قيادتهم.

٥٢ - ولا يزال ترسيخ المكاسب الديمقراطية وسيادة القانون في كوسوفو وفي المنطقة أمراً ضرورياً، وثمة حاجة إلى قيادة ذات رؤية لتكثيف الجهود المبذولة في هذا الصدد. وفي ظل التوقعات المتعلقة بالدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء الخاص، يغدو من الضروري للغاية أن تبدأ هذه الهيئات في العمل في أقرب فرصة.

٥٣ - وينبغي أن يُعيد الزعماء من جميع الأطراف إلى بؤرة اهتمامهم مسألة العودة الآمنة والمستدامة للاجئين والمشردين داخلياً. كما ينبغي إعمال حقوق أولئك الذين يرغبون في العودة إلى مواطنهم الأصلية؛ فبدون ذلك، ستظل آفاق المصالحة الدائمة ملبدة بالغيوم. وأؤكد هنا أيضاً تأكيد أن العائدين المحتملين لا يشعرون دوماً بالأمان أو الاطمئنان إزاء العودة، وأن المجتمعات المستقبلية لهم يمكن أن تتوجس خيفة منهم. وحتى الأحداث الصغيرة والمتفرقة يمكن أن يظل صدها يتردد بعمق في صدور أولئك الذين يفكرون في العودة. ولا بد من معالجة الدوافع الكامنة وراء القلق والعداوات بمزيد من الصراحة، وهو ما يتطلب أيضاً قوة سياسية وإبداء روح المسؤولية من الزعماء على حد سواء.

٥٤ - وكما يتضح بالأدلة في هذا التقرير، تحتفظ منطقة غرب البلقان بمنظور قوي ترى من خلاله نفسها جزءاً من أوروبا. وقد أكد زعماء الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامهم الأساسية بدعم زيادة دمج منطقة غرب البلقان. وكان مؤتمر قمة غرب البلقان الذي عقده

الاتحاد الأوروبي مؤخرًا بمثابة تأكيد جديد منه على ذلك واعتراف بالتحديات الجديدة التي ظهرت في المنطقة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وتغذية نزعة التطرف. ويشير التطرف المصحوب بالعنف القلق في الوقت الراهن في كوسوفو ومنطقة غرب البلقان الأوسع نطاقًا، كما هو الحال على الصعيد العالمي. وتستدعي مواجهة هذا التحدي أن تسير تدابير إنفاذ القانون جنبًا إلى جنب مع نهج تنمية أطول أجلا بهدف ضمان إحداث التغيير الدائم.

٥٥ - ولا تزال ظاهرة الهجرة عبر المنطقة نحو بلدان الاتحاد الأوروبي أمرًا يستحق الاهتمام الخاص والانخراط البناء. وقد أفضى تعزيز مراقبة الحدود بهدف وقف تدفق الهجرة إلى زيادة الشواغل الإنسانية.

٥٦ - ولا يمكن أو يفترض أن تُعالج أي من المسائل الواردة في هذا التقرير بمعزل عن بعضها البعض. وستواصل الأمم المتحدة، وخاصة بعثة الإدارة المؤقتة، دعم الجهود الرامية إلى ضمان توافر الظروف التي تمكن جميع سكان كوسوفو من أن يحيوا حياة سلمية وطبيعية وتعزز الاستقرار الإقليمي في غرب البلقان.

٥٧ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، ظاهر تانين، وجميع موظفي البعثة على تفانيهم وخدمتهم المتواصلين. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للأعمال التي أداها جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة وشركاء البعثة الدوليين في الميدان، بما في ذلك قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، على ما قدموه من مساهمات قيمة في عملنا المشترك من أجل إحلال السلام وإحراز تقدم في كوسوفو والمنطقة بأسرها.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة التي تمارسها، فضلاً عن تنفيذ مهامها التنفيذية تمثيلاً مع ولايتها الممثلة في بسط سيادة القانون. وعقب صدور قرار مجلس الاتحاد الأوروبي وتبادل الرسائل بين الرئيس هاشم تاتشي والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، ستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي عملها وفقاً للولاية الجديدة حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وستدعم البعثة، من خلال وظيفتها التنفيذية، المقاضاة في قضايا جنائية مختارة وإصدار الأحكام فيها، فضلاً عن إصدار الأحكام في القضايا المدنية الدستورية والمتصلة بالخصخصة والمتعلقة بالملكية. وفي الوقت نفسه، سيجري باستمرار تقييم قضايا بعثة الاتحاد الأوروبي بهدف إعادة توصيفها كقضايا مشتركة من أجل تحقيق الانخراط المتزايد لسلطات القضاء والادعاء والتحقيق في كوسوفو في بناء قدرات كوسوفو في هذه المجالات.

وصدر عدد من الأحكام في قضايا تتعلق بجرائم الحرب والجريمة المنظمة والفساد وغيرها من الجرائم الخطيرة. فعلى سبيل المثال، أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر عن محكمة بريشتينا الابتدائية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في قضية "كليكا" التي تضم جرائم حرب مهمة، مبرئة جميع المتهمين، وأدانت محكمة ميتروفيتشا الابتدائية عضواً سابقاً في البرلمان بارتكاب جريمة قتل عمد.

وواصلت البعثة إسداء المشورة إلى شرطة كوسوفو في إطار تخطيط وتنفيذ تقديم خدمات أمنية في مناسبات مثل المجمع الكنسي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية والاحتفال السنوي بعيد فيدوفدان/القديس فيتوس. وعملت البعثة مع شرطة حدود وجمارك كوسوفو، وتظهر عملياتها المشتركة حدوث تحسن كبير في أداء العمل. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم إلى مجالس كوسوفو للقضاء والادعاء، لمعالجة الشواغل المتبقية.

وفي إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشينا، أحرز تقدم في دمج الموظفين الإداريين السابقين في وزارة الداخلية الصربية في وكالة السجل المدني في البلديات الشمالية، وفي إدماج ما تبقى من موظفي الحماية المدنية السابقين في وزارات مختلفة في كوسوفو. وفيما يخص مسألة الإدماج في الهيئات القضائية، أحرز تقدم كبير في دمج وظائف موظفي الدعم ويجري حالياً تعيين هيئات معنية بإدماج القضاة وأعضاء النيابة العامة.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١ - ٢ الأنشطة التنفيذية

جرائم الحرب

في أيار/مايو، أصدرت هيئة مكونة من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف حكماً ضد ١٠ متهمين في قضية جرائم الحرب المعروفة باسم "كليكا". وقد رفضت طعن مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو معتبرة إياه غير قائم على أي أساس وأيدت الحكم الصادر عن محكمة بريشتينا الابتدائية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مبرئة جميع المتهمين.

وفي أيار/مايو، أصدرت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف حكماً ضد أربعة متهمين في قضية جرائم حرب تتعلق بتهم تعذيب واغتصاب في فاغانيتسه/فاغانيتسا وليكوتس/ليكوفاك في الفترة من ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩. وقبلت محكمة الاستئناف جزئياً طعن مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو في الحكم الصادر عن محكمة ميتروفيتشا الابتدائية في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ بتبرئة جميع المتهمين. وألغى الحكم الصادر ضد متهمين، وأعيدت القضية إلى المحكمة لإعادة محاكمتها. وأيد الحكم الصادر ضد أحد المتهمين في إحدى التهم، بينما ألغى في أخرى، وأعيدت القضية إلى المحكمة لإعادة محاكمته. وأيد الحكم الصادر ضد المتهم الرابع بالكامل.

الجريمة المنظمة والفساد

في ١٤ شباط/فبراير، أصدرت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريزرين الابتدائية حكماً ضد ثمانية متهمين في قضية "بينك ٢" بتهم الجريمة المنظمة وتهريب مهاجرين وغسل أموال. وحكم على ستة متهمين بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وثلاثة أشهر إلى سبع سنوات وثلاثة أشهر. وحُكم على متهمين آخرين بالسجن مع إيقاف التنفيذ لمدة سنة لأحدهما وستين للآخر.

وفي ٢٧ نيسان/أبريل، نفذت عملية مشتركة بين شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي بمشاركة ٢٢٠ فردا من شرطة كوسوفو و ١٣٠ من موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي، حيث نتج عنها تفتيش ٤٧ مبنى والقبض على ثمانية مشتبه فيهم. وفي ٢٧ أيار/مايو، جرى تمديد احتجاز جميع المتهمين الثمانية على ذمة التحقيق لمدة ثلاثة أشهر. وتتعلق القضية بعملية استيلاء واسعة النطاق على ممتلكات مملوكة للمجتمع.

وفي نيسان/أبريل، أصدرت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف حكما بقبول طعن مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو في الحكم الصادر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عن محكمة بريشتينا الابتدائية في قضية الجريمة المنظمة المعروفة باسم "أبيكس". وقد رفضت المحكمة الابتدائية لائحة الاتهام مستندة إلى تأخرها لأنها قُدمت بعد فترة التقادم القانونية البالغة سنتين بما يحول دون التحقيق فيها. وألغت محكمة الاستئناف الحكم وأعادت القضية لإعادة النظر فيها وإصدار قرار في موضوع لائحة الاتهام. وفي ٤ أيار/مايو، قبل قاض تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية كان يرأس الجلسة طلبا قدمه الدفاع لإرجاء المحاكمة إلى أن تفصل المحكمة العليا في طلب الدفاع لحماية الشرعية.

وفي ١٨ أيار/مايو، أودع عضو نيابة عامة تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام في قضية "غراندي" ضد ٢٠ من المتهمين بتهريب مهاجرين وملكية أسلحة أو السيطرة عليها أو حيازتها دون ترخيص. وتتعلق القضية بالحصول على تأشيرات شنغن للاتحاد الأوروبي وبيعها على خلاف أحكام القانون.

وفي أيار/مايو، أصدرت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف حكما ضد ١٠ متهمين في قضية "لاند" لإصدار قرارات قضائية غير قانونية، فضلا عن المساعدة والتحريض على إصدار قرارات قضائية غير قانونية في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧ فيما يتعلق بأرض مملوكة للمجتمع. وقبلت الهيئة طعون خمسة متهمين وبرأهم. وقُبلت الطعون المقدمة من المتهمين الخمسة الباقين قبولا جزئيا؛ ومع ذلك، أُيد الحكم الصادر بإدانتهم.

الجرائم الخطيرة الأخرى

في ١٩ نيسان/أبريل، أصدرت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة العليا حكما في قضية "مجموعة دوبروسين" ضد عشرة أشخاص متهمين بارتكاب الإرهاب وتشكيل جماعة إرهابية والمشاركة فيها، فضلا عن حيازة أسلحة

وتوريدها وبيعها دون ترخيص. وألغت المحكمة العليا الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية والحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في غييلان/غنيلاي، وكلاهما كانا قد أدانا المتهمين، وأعادت القضية إلى المحكمة الابتدائية في غييلان/غنيلاي لإعادة محاكمتهم. وتتعلق القضية بسلسلة من هجمات شنت في عام ٢٠١٢ على نقطة تفتيش تابعة للشرطة الصربية في قرية دوبروسين بالقرب معبر كوتنشولي/ديو إي باردي.

وفي ٢١ نيسان/أبريل، أصدرت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريزرين الابتدائية حكمها في إعادة محاكمة خمسة متهمين في قضية ”أمين كراسنيكي وآخرون“ المتصلة بجملة أمور منها القتل العمد المشدد وإلحاق الأذى الجسدي الشديد وملكية أسلحة نارية وحيازتها والسيطرة عليها دون ترخيص. وحكم على أربعة متهمين بالسجن لمدة ٢٢ سنة وثمان سنوات وخمس سنوات وسنة واحدة، على التوالي، في حين برأت متهما واحدا. وتتعلق القضية بمشادة وقعت في قرية بانيه/بانيا (بلدية مالميشيفه/مالميشيفو) في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة عدة أشخاص آخرين.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، ألغت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف حكما صادرا عن محكمة ميتروفيتشا الابتدائية في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ ببراءة متهمين في قضية ”زيميري“، وأعادت القضية إلى المحكمة لإعادة محاكمتهم. وتتعلق القضية بقتل أحد ضباط شرطة كوسوفو عمدا في هجوم على قافلة للشرطة في زويين بوتوك في عام ٢٠١١.

وفي ١٧ أيار/مايو، أصدرت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية حكما في قضية ”سيكيراكا“. وقد أدانت المحكمة المتهم بالتحريض على القتل العمد المشدد (قتل أحد ضباط شرطة كوسوفو في عام ٢٠٠٧) والابتزاز، وحكمت عليه بالسجن لمدة ٣٧ سنة.

وفي ٣ حزيران/يونيه، أصدرت هيئة مؤلفة من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية حكما في القضية الجنائية المقامة ضد عضو البرلمان السابق غاني غيتشي. وقد أدين المتهم بالقتل العمد وملكية أسلحة أو السيطرة عليها أو حيازتها دون ترخيص، وحُكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات وستة أشهر. وتتعلق القضية بقتل أحد الأعضاء السابقين في جيش تحرير كوسوفو في سكندراي/سربيتسا في عام ٢٠١٤.

وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أصدرت هيئة مؤلفة من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية حكما على متهمين في قضية ”غوجولي“. وأدين متهم واحد

بالشروع في القتل العمد المشدد والحيازة غير المشروعة للأسلحة، وحُكم عليه بعقوبة سجن تبلغ إجمالي مدتها ١٤ سنة وستة أشهر. وحكم على متهم آخر بعقوبة سجن تبلغ إجمالي مدتها عشر سنوات وستة أشهر على القتل العمد والحيازة غير المشروعة للأسلحة.

الدوائر المتخصصة

بعد تعيين رئيس القلم في أوائل نيسان/أبريل، تواصل العمل على بناء قدرات الدوائر المتخصصة، حيث وُجّهت دعوة إلى تقديم تبرعات لتغطية الاحتياجات من موظفي قلم المحكمة ومكتب المدعي العام المتخصص، ودعوة أخرى إلى تقديم الترشيحات لمنصب رئيس الدوائر المتخصصة ولإدراج في قائمة القضاة الدوليين للدوائر المتخصصة. واعتمد رئيس القلم النظام الإداري للموظفين ومدونة لقواعد سلوك الموظفين وعدة وثائق إدارية داخلية، وشرع في إصدار العقود.

وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي القرار [2016/947 \(CFSP\)](#)، وينص القرار على رصد ميزانية من المقرر أن تغطي تكاليف دعم إجراءات الدعاوى المنقولة في الدولة المضيفة، كما ينص على تنفيذ هذه الميزانية.

وواصلت الدوائر المتخصصة العمل بشكل وثيق مع سلطات الدولة المضيفة لضمان الانتهاء في الوقت المناسب من تحديد أماكن العمل المقرر استخدامها مستقبلاً في أنشطة المحاكمات.

وقدمت الدوائر المتخصصة إحاطة إلى سفراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أماكن عملها الجديدة في لاهاي، وكذلك إلى سفراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المساهمة المبعوثين إلى كوسوفو خلال أول زيارة قام بها رئيس القلم إلى كوسوفو.

الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بمجلس أوروبا

أُنشِئت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق في عام ٢٠١١ لإجراء تحقيق جنائي في الادعاءات الواردة في تقرير مجلس أوروبا الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ والذي أعده ديك مارتي، المقرر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بمجلس أوروبا. ولا يزال التحقيق الذي تجريه فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق يركّز على المسؤولية الجنائية الفردية للأشخاص الذين يتحملون العبء الأكبر من المسؤولية عن الادعاءات الواردة في التقرير.

ولا يزال عمل فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق متواصلاً مع الأشخاص، والأطراف المتضررة، ومجموعات مناصرة الضحايا بغية جمع الأدلة والمعلومات ذات الأهمية بالنسبة للتحقيق. ورغم أن التعاون مع السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القوانين في المنطقة وخارجها لا يزال جارياً ومُرضياً، فإن فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق تتطلع إلى استمرار تعاون جميع الأطراف بالتوازي مع التقدم الذي تُحرزه الأنشطة التنفيذية والتحقيقات.

وقد أُحرز تقدم في إنشاء الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص منذ نيسان/أبريل. ومن المهم اتخاذ الخطوات التي لا يزال يتعين اتخاذها حتى تصبح هذه المؤسسات جاهزة تماماً لأداء وظيفتها وعملها، وفقاً لأفضل المعايير الدولية. وأكد رئيس الادعاء العام، دافيد شوينديمان، من جديد التزامه بأن يُجري تحقيقاً مستقلاً نزيهاً، مسترشداً بالقانون وحده، وبأن يُحرز نتائج شرعية يرى المتضررون كذلك أنها شرعية.

معهد الطب الشرعي

في نيسان/أبريل، دخل قانون الطب الشرعي حيز النفاذ، وبذلك أصبح يُشار إلى إدارة الطب الشرعي في كوسوفو بمعهد الطب الشرعي في كوسوفو. وواصل خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، والموظفون المحليون العاملون في معهد الطب الشرعي في كوسوفو، وممثل من صربيا، تقييم الموقع في كيجيفاك، في مجمّع التعدين في رودنيتسا في صربيا. وفي ١٩ أيار/مايو، توقف العمل في تقييم الموقع إلى أن يتم إيجاد حلول لمسائل مالية. وأُجريت أعمال تقييم أيضاً لمواقع في أوشلان/أوشليان، وجيغر/جيجرا، ونوفوباردا/نوفو باردو، وبلدية اسكندراي/سريتشا. وسلّم معهد الطب الشرعي رفات شخصين و ٢١ مجموعة من رفات أعيد تحديد هويته، إلى أسر أصحابه.

حقوق الملكية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلّقت هيئة الطعون التابعة لوكالة الممتلكات في كوسوفو ٣٣ طعناً جديداً وبّت في ٣٣ طعناً في حين لا يزال ٤١٦ طعناً بانتظار أن تبت الهيئة فيها.

وأصدرت الغرفة الخاصة في المحكمة العليا المعنية بمسائل الخصخصة ٥٨٣ قراراً في قضايا للهيئة على المستوى الابتدائي وبّت في ٤٨ قضية للهيئة على مستوى الاستئناف.

في نيسان/أبريل، نفذت دائرة الجمارك في كوسوفو عدة عمليات مشتركة مع شرطة كوسوفو، استهدفت عصابات الجريمة المنظمة وأسفرت عن اعتقال أكثر من ٢٠ شخصا، ومصادرة ٧,٥ ملايين سيجارة، و ٢٠٠ كيلوغرام من التبغ، وأكثر من ١٥٠ آلة غير مرخصة للعب القمار، وعدد من المركبات والأسلحة النارية. وبالإضافة إلى ذلك، أوقف عدة ضباط جمارك عن العمل في انتظار نتيجة التحقيقات. وتُبرز هذه العمليات المشتركة تحسنا كبيرا في التعاون بين الوكالات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعبارة للحدود. وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي تقديم المشورة إلى دائرة الجمارك في كوسوفو بشأن تحسين قدرات الجمارك في مجالي الامتثال والإنفاذ.

وفي أيار/مايو، وبعد إنجاز بعثة الاتحاد الأوروبي تقييماً للتوازن بين الجنسين في صفوف العاملين في مجال إنفاذ القانون المنتشرين في الميدان (لا في المقر)، نظمت البعثة ثلاث حلقات عمل لضابطات الجمارك وشرطة الحدود في كوسوفو، وركزت حلقات العمل على المشاكل التي تواجهها الضابطات عند تقديم طلبات الالتحاق بالوظائف الميدانية، وعلى تحديد استراتيجيات للتغلب على هذه التحديات. وحُدّدت عدة مجالات مثيرة للقلق واقتراحات لمعالجتها، وستعرض البعثة هذه المجالات والاقتراحات على الإدارة العليا للجمارك وشرطة الحدود في كوسوفو بهدف زيادة تمثيل المرأة، وتحسين التوازن بين الجنسين، وتعزيز دور النساء بصفتهم عناصر فاعلة ضمن سلطات إنفاذ القانون في كوسوفو.

وقامت بعثة الاتحاد الأوروبي، مستفيدة من التعاون الجيد مع وزارة الشؤون الداخلية في مجال الإدارة المتكاملة للحدود، بالعمل مع منسق شؤون الإدارة المتكاملة للحدود لتحديد السبل الكفيلة بزيادة فعالية عمليات المركز الوطني لإدارة الحدود.

ولم يُحرز تقدم كبير في صياغة الأنظمة المنصوص عليها في المجموعة المعدلة من القوانين والمتعلقة بالهيئات القضائية، رغم القرار الذي اتخذته المجلس القضائي في كوسوفو والقاضي بإعفاء القضاة الذين هم أعضاء في اللجنة الشارعة من أداء مهامهم القضائية في أيار/مايو وحزيران/يونيه حتى يتسنى تسريع عملية الصياغة. وانتهت ولايتا عضوين من أعضاء اللجنة في ٣ حزيران/يونيه، مما قد يؤدي إلى مزيد من التأخير في اعتماد الأنظمة. ورغم الدعم المقدم من البعثة، لم يُحرز مجلس الادعاء العام في كوسوفو تقدماً يُذكر في عملياته لصياغة الأنظمة المنصوص عليها في المجموعة المعدلة من القوانين. وراقبت بعثة الاتحاد الأوروبي إجراءات توظيف أعضاء النيابة العامة على مختلف المستويات. ويُذكر هنا على وجه الخصوص

أن الجهود المكثفة الجارية لشغل ٢٢ شاغرا على مستوى وظائف الادعاء الأساسية، والتي شملت للمرة الأولى عدة امتحانات كتابية، تجري لحد الآن بكفاءة ومهنية.

وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي تقديم المشورة إلى دائرة السجون بشأن سبل معالجة ظاهرة المعاملة التفضيلية للسجناء البارزين التي لا تزال ماثرة قلق. وفي أعقاب توجه السجناء بأعداد متزايدة إلى إلحاق الأذى بأنفسهم، نصحت بعثة الاتحاد الأوروبي دائرة السجون في كوسوفو بأن تجري تحليلا لمعرفة ما إذا كانت هذه الحالات مرتبطة بمشاكل حقيقية في الصحة العقلية أو أن السجناء يلجؤون إليها حتى تُلبى مطالبهم. ونتيجة لذلك، شكّلت دائرة السجون فريقا للتحليل متعدد التخصصات، يتألف من موظفين من الإدارة المركزية وطبيب نفسي وأخصائي اجتماعي وممثلين لبعثة الاتحاد الأوروبي.

وفي أيار/مايو، قدمت البعثة المشورة إلى شرطة كوسوفو خلال وضعها وتنفيذها لخطة عملها المتعلقة بانعقاد أول مجمع كنسي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو منذ اندلاع النزاع. وشهدت هذه المناسبة إعادة فتح معهد اللاهوت في بريزن بعد تجديده. وبالإضافة إلى ٤٥ أسقفا وأكثر من ١٠٠ قس، حضر نحو ٥٠٠ حاج مراسم الطقوس التي أُقيمت خلال المجمع الكنسي. وعلى حدّ تقييم بعثة الاتحاد الأوروبي، تميّز أداء شرطة كوسوفو بالكفاءة والمهنية. وأعرب البطريك عن تقديره لشرطة كوسوفو على العمل الجيد الذي قامت به. وقدمت البعثة أيضا المشورة إلى شرطة كوسوفو أثناء وضعها وتنفيذها خطة عملها المتعلقة بانعقاد الاحتفال السنوي بعيد فيدوفدان/القديس فيتوس في ٢٨ حزيران/يونيه. وللمرة الأولى، أُسندت لشرطة كوسوفو مهمة قيادة الأعمال التحضيرية، حيث ترأست الاجتماعات مع جميع الجهات المعنية. وعلى حدّ تقييم البعثة، كان أداء الشرطة جيدا من حيث التخطيط وتميز بالمهنية في التنفيذ. ووقعت حادثتان أمنيّتان في ميتروفيتشا الجنوبية بعد انقضاء المناسبات الرئيسية: فقد أُلقيت قنبلتا مولوتوف على موكب كانت ترافقه شرطة كوسوفو في رحلة مغادرته لموقع نصب غازيمستان التذكاري. ولم تُصّب القنبلتان أي مركبة، ولم يُصّب أحد بجروح. أما في الحادث الثاني، فقد أُصيب شخصان بجروح طفيفة عند إلقاء حجارة على حافلة صغيرة كانا يقلاهما ولم تكن مصحوبة بحراسة.

وواصلت البعثة تقديم المشورة إلى شرطة كوسوفو بشأن التمثيل الكافي للأقليات والجنسين؛ ويشكّل إدراجها التنوع والمساواة بين الجنسين والأعراق في استراتيجيتها الجديدة للموارد البشرية تطورا إيجابيا. وفي حين بلغ تمثيل الأقليات مستوى مرضيا، فإن تمثيل المرأة في مهام الشرطة الفعلية لا يزال منخفضا. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي الدعم أيضا لإعداد مشروع توعوي لفائدة الشباب يتعلق بالتشدد الديني والتطرف، وهذا المشروع بادرة

استباقية من المدير الإقليمي لشرطة كوسوفو في منطقة فيريزاي/أوروسيفاتش جاءت في إطار تعزيز جهود أعمال الشرطة المجتمعية.

وبما أن بعثة الاتحاد الأوروبي هي إحدى الجهات الرئيسية المعنية بمشروع لبناء القدرات بموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الاتحاد الأوروبي، فإنها تدعم وحدة التراث الديني والثقافي في شرطة كوسوفو في ما تبذله من جهود لتعزيز القدرات والإمكانيات في مجال حماية مواقع التراث الثقافي في بلديات مختارة. وقد التقت البعثة برؤساء بلديات وممثلين دينيين لتقييم احتياجات الوحدة من المعدات.

٣-٢ شمال كوسوفو

ظل الوضع هادئاً بوجه عام، ولم تقع سوى حوادث قليلة جدية بالاهتمام. ففي ٢٦ نيسان/أبريل، أبلغ رئيس بلدية سابق والممثل المحلي لحزب سياسي صربي أنه عثر على قنبلة يدوية غير منفجرة بالقرب من منزله في زوبين بوتوك. وفي ١٢ حزيران/يونيه، ألقى مشتبته فيهم مجهولو الهوية قنبلة يدوية صوب نقطة تفتيش لحركة المرور تابعة لشرطة كوسوفو في ميتروفيتشا الشمالية، ما أدى إلى إصابة أحد ضباط الشرطة وإلحاق أضرار بمركبة للشرطة وعدة مركبات لمدينين. وفي ٥ تموز/يوليه، تجمّع للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٩ نحو ١٥٠ مسلماً لأداء صلاة الصبح علانية في حيّ محلة البوشناق في ميتروفيتشا الشمالية.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي ممارسة وظائفها القضائية التنفيذية. ففي ١٨ نيسان/أبريل، قام قاض تابع للبعثة وقاضيان غير محترفين (أحدهما من صرب كوسوفو والآخر من ألبان كوسوفو)، بصفتهم هيئة لمحاكمة الأحداث في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية، بإعلان منطوق الحكم في حقّ ستة أحداث مدعى عليهم من ألبان كوسوفو في قضية تتعلق بالشروع في القتل العمد (طعن أحد الأحداث من صرب كوسوفو بالقرب من الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا في نيسان/أبريل ٢٠١٥).

وواصلت البعثة، عن طريق تقديم المشورة والتدريب، دعم التدابير التي تتخذها شرطة كوسوفو لمواجهة الجرائم العرقية وإعمال مفهوم أعمال الشرطة التي تسترشد بالمعلومات الاستخباراتية في شمال كوسوفو. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي المشورة إلى مديرية الشرطة الإقليمية في ميتروفيتشا الشمالية بشأن كيفية تحسين عمليات جمع المعلومات وتقييمها في مراكز الشرطة. وقدمت البعثة توجيهات إلى قادة مراكز الشرطة بشأن سبل تعزيز أعمال الشرطة المجتمعية عن طريق تحسين أداء اللجان المحلية للسلامة العامة في شمال كوسوفو.

وفي ١١ حزيران/يونيه، أصيب أخوان، ولقي أحدهما حتفه، برصاص أسلحة نارية أُطلق خارج ملهى ليلي في زفيتشان. وبعد إطلاق النار، ردّت مديرية الشرطة الإقليمية في ميتروفيتشا الشمالية بالقيام بأعمال شرطة استباقية واستهدفت الحيازة غير المشروعة للأسلحة والمخدرات. وبعد مناقشات مع السلطات المحلية، قامت شرطة كوسوفو، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي، باعتماد خطة تنفيذية لإنفاذ القرارات الجديدة الصادرة عن الجمعية البلدية بشأن القواعد التنظيمية لساعات عمل الحانات والملاهي الليلية.

وقدمت البعثة المشورة إلى مديرية الشرطة الإقليمية في ميتروفيتشا الشمالية التي قامت بالتعاون مع وكالة الخصخصة في كوسوفو بتناول المسألة الحساسة المتمثلة في المطالبات الخاصة بالملكات التجارية في ميتروفيتشا الشمالية.

وفي ١٣ حزيران/يونيه، شرعت دائرة الجمارك وشرطة الحدود في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي أيضا في القيام بدوريات مشتركة منتظمة على طول الحدود الخضراء في بلدية زوبين بوتوك، بالإضافة إلى البلديات الشمالية الأخرى.

٤-٢ تنفيذ نتائج الحوار

تناول اجتماع عُقد في بروكسل في ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل مسألة إصدار الشهادات بموجب الاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية. ويسرّ الاتحاد الأوروبي توصّل بريشتينا وبلغراد إلى اتفاق يسمح بمرور البضائع الخطرة دون عوائق اعتبارا من ٢٥ نيسان/أبريل فصاعدا.

وأحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق المتعلق بدمج الهيئات القضائية في إطار الحوار الذي يُيسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد. ففي ٢٩ نيسان/أبريل، أُقفلت الإعلانات عن الشواغر الصادرة في إطار عملية دمج الهيئات القضائية. وفي حزيران/يونيه، انتهى إجراء المقابلات لشغل وظائف الدعم. وأجري في المجموع ما عدده ١٩٨ مقابلة لشغل ١٤٩ وظيفة متوزعة في جميع أنحاء كوسوفو. ويُنتظر إعلان النتائج النهائية بعد اختيار القضاة وأعضاء النيابة العامة.

واختار فريق الاختيار المعني بدمج الموظفين الإداريين الذين كانوا يعملون سابقا في وزارة الداخلية الصربية والذين لم يجر دمجهم في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، والذي يضم بعثة الاتحاد الأوروبي، ما عدده ٣٢ مرشحا لشغل وظائف في وكالة السجل المدني (في مراكز تسجيل المركبات وإصدار الوثائق) في البلديات الشمالية الأربع.

وفي ١٢ تموز/يوليه، عُيِّن من تبقى من موظفي الحماية المدنية، الذين كانوا يعملون سابقاً في صندوق الطوارئ، كموظفي خدمة مدنية في ٢٣ مؤسسة مختلفة في كوسوفو. ويوجد منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ اتفاقاً للتعاون لتبادل البيانات على شبكة الإنترنت بين وكالة السجل المدني وعدة وكالات لإنفاذ القانون. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي اختبار الأداء الوظيفي لبرمجيات الوكالة لتبادل البيانات. وواصلت البعثة دعم الوكالة في إنشاء نظام مستدام للسجل المدني، وتهدف بالتحديد إلى تحويل النسخ المصدق عليها لدفاتر السجل المدني إلى نسخ رقمية. وقدمت البعثة عدداً من التوصيات بشأن كيفية تحسين إجراءات إدخال البيانات المتعلقة بشهادات الميلاد والزواج.

٣ - مسائل رئيسية أخرى

في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، انتهى تعيين رئيس البعثة، غابرييلي ميوتشي. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، عُيِّن ألكسندرا بابادوبولو رئيسة للبعثة.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦)

البلد	العدد
النمسا	١
بلغاريا	١
ألمانيا	١
هنغاريا	١
إيطاليا	١
الاتحاد الروسي	١
تركيا	١
أوكرانيا	١
المجموع	٨

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦)

البلد	العدد
الجمهورية التشيكية	٢
بولندا	١
جمهورية مولدوفا	١
رومانيا	١
تركيا	١
أوكرانيا	٢
المجموع	٨

الخريطة

